**الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة – نيويورك**
**PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA TO THE UNITED NATIONS – NEW YORK**

# كلمة المملكة العربية السعودية
# أمام اللجنة السادسة
# دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الرابعة والسبعون

## البند (83)
## سيادة القانون على المستوى الوطني والدولي

**تلقيها**
**نداء أبوعلي**

**10/أكتوبر/2019 م**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**السيد الرئيس،،،**

إن مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والتي وقعت المملكة العربية السعودية عليها في عام 1945م مبنية على تحقيق الأمن والسلم، وهي تعد ركيزة مهمة تكفل حماية حقوق الإنسان من أجل سيادة القانون والعدالة والمساواة في عالم متغير مترف بالتحديات في ظل المتغيرات المستمرة، وانطلاقاً من المسؤولية المشتركة للدول في مواجهة التحديات الداخلية والدولية.

وقد انتهجت المملكة منذ تأسيسها سياسة خارجية واضحة المعالم تتسم بالاعتدال والدبلوماسية والشفافية في الخطوات السياسية. وترتكز سياسة المملكة الخارجية على الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية والقانون الدولي والتفاعل المستمر والبنّاء مع المجتمع الدولي من خلال المنظمات الدولية أو الإقليمية. ويتجلى تفاعل المملكة الحيوي المستمرّ في ذلك من خلال كونها سبّاقة في

تأسيسها للمنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي مع مراعاة مبدأ سيادة الدول وقوانينها المحلية.

**السيد الرئيس،،،**

إن المملكة ترحّب بجهود هذه المنظومة لأجل سيادة القانون وتحقيق التنمية المستدامة في ظل مبادئ ميثاقها الدولي. وتؤكد المملكة على الوفاء بكل التزاماتها لمنظومة اللأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من خلال تقديمها للدعم المعنوي والسياسي والمادي لمختلف نشاطات أجهزتها، وذلك إيماناً في قدرتها على تحقيق الغايات المرجوّة.

**السيد الرئيس،،،**

إن بلادي تتفق مع الدول الأعضاء على أهمية تضافر جهود المجتمع الدولي وضرورة التعاون الدولي المبني على المسؤولية المشتركة، وإبداء التزام أقوى بنظام عالمي يعمل وفقاً للقانون الدولي من أجل مواجهة التحديات التي نبعت فأثرت سلباً على هياكل سيادة القانون الوطنية والدولية، مثل التغير المناخي وتنامي خطاب الكراهية والتحريض على العنف على وجه الخصوص. ونشيد بهذا الصدد بدور الأمين العام في مواجهة ذلك من خلال إعداد خطة عمل

متكاملة للتصدي لخطاب الكراهية، ونثمن الجهد الذي يقوده الممثل السامي لتحالف الحضارات من أجل المساعدة على ضمان المقدسات الدينية. ونشير هنا على وجه الخصوص إلى ضرورة الحذر من تداعيات الوضع الراهن المفضي إلى تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا، وضرورة الإتيان باستراتيجيات قانونية تردع خطاب الكراهية والعنصرية ضد الأقليات نتيجة معتقداتهم الدينية.

**السيد الرئيس،،،**

تحرص بلادي على حماية حقوق الإنسان بمبادئ منبثقة من قيم الشريعة الإسلامية بما يكفل للجميع حقوقهم بناء على أساس العدل والشورى والمساواة، وإرساء قواعد قانون قوي من خلال مبدأ الحوكمة ومكافحة الفساد والمساءلة المطبقة على جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، كما نتطلع عبر رؤية 2030 المرتكزة على نهج مستدام وسلمي لإرساء قواعد مجتمع حيوي فعّال قادر على مجابهة التهديدات الراهنة سواء على المستوى الوطني أو خارج الحدود.

**السيد الرئيس،،،**

إن المملكة تؤكد دعمها لسيادة القانون الذي يعزز من احترام القانون الدولي الإنساني من أجل تحقيق الأفضل للإنسانية حيث إن تحقيق سيادة القانون يأتي

من خلال المشاركة الفعالة المتعددة الأطراف. وعليه فإننا نقدر الجهود التي تقوم بها اللجنة القانونية فيما يخص سيادة القانون، ونؤكد على ضرورة تقيد الجميع بسيادة القانون وتطبيقه وطنياً ودولياً على حد سواء.

وتؤكد بلادي مجدداً التزامها بالعمل عن كثب مع الدول والأطراف الأخرى من أجل الارتقاء بالقوانين والتشريعات الدولية كمرتكز للنهوض بالمجتمعات على حد سواء.

**شكراً السيد الرئيس،،،**